

(٢٤٢) وعنه (ع) أنه قال : إذا دَفَعَ رجلٌ إلى خياطٍ^(١) ثوباً فخطاه قباءً ، فقال ربُّ الثوب : إنما أمرتك أن تَخِيطَهُ قميصاً ، وقال الخياطُ : بل أمرتني أن أَخِيطَهُ^(٢) قباءً ، ولا بَيِّنَةَ بينهما ، فالقولُ قولُ الخياطِ مع يمينه .

فصل ٣

ذكر الرهن

(٢٤٣) قال الله عزَّ وجلَّ^(٣) : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، إِلَى قَوْلِهِ : وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ . فسميَ جلَّ ذكره الرُّهَانُ مَقْبُوضَةً ، فإذا لم يكن الرهنُ مقبوضاً بمثل ما تُقْبَضُ به الرهان فليس الرُّهَانُ برهن^(٤) .

(٢٤٤) ورُوِيَنا عن جعفر بن محمد (ص) أنه قال : لا يكون الرهن إلا مقبوضاً .

(٢٤٥) وعنه (ع) أنه قال : لا بأس برهنِ الدُّورِ والأرضينَ ، المُشَاعِ^(٥)

(١) حش ٥ ، ي - من مختصر المصنف ، من جاء بخياط إلى بيته يخيط له قميصاً ، فخط يعضه ثم سرق ، فله من الأجر ينقص ما خط ، ولو حدث ذلك ، والخياط يخيط في موضعه لم يكن له أجر ، وإذا عمل الصانع في بيت مستأجرهم ، لم يكن بهم حبس المتاع بالأجر ، وهم ضامنون لما جنت أيديهم ، فإن عملوا في بيوتهم فلهم حبس ذلك بالأجرة ، وإذا رد القصار على رجل ثوباً غير ثوبه عمداً أو خطأ فقامه وخطاه ، ثم جاء صاحبه ، فهو بالخيار ، إن شاء ضمن القصار قيمة ثوبه ورجع القصار على القاطع ، ورد عليه ، وإن شاء رب الثوب ضمن القاطع ، ورجع القاطع بثوبه على القصار ، ومن استأجر حفاراً يحفر له بئراً ، عمق كذا في دور كذا جاز ، فإن حفر ثلثها ثم وجد جبلاً صلباً ، لم يكن له ترك العمل إذا كان يطلق ، وإذا كان لا يطلق فله تركه ، وله من الأجرة بحساب ما حفر .

(٢) س ، د ، ط ، ع . - ما أمرتني إلا أن أخيطه إلخ .

(٣) ٢٨٢/٢ إلى ٢٨٣ .

(٤) هـ - ما يقبض به الرهان ، فليس برهن .

(٥) حش ي - المشاع غير مقسوم .